ضروريتين في كل معلول وان الممكن لا يمكن ان يوجد
بعد عدم وبحجة جوازه ذلك فهو متخير فيعرض
عنه ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور

قف على هذا المطلب

المطلب الثاني الممكن ما لم يجب وجوده بعلة
لم يوجد اذ لو لم يجب معها لكان اما متساوي
النسبة الى الوجود والعدم فيكون حاله
مع العلة كحاله بدونه وهو محال او وجوده
ممتنعا وهو افحش او اولى لا غير بالغ الى حد
الوجوب فلا يستحيل عدمه فلنفرض معها
الوجود في وقت والعدم في وقت آخر فاختصاص
احد الوقتين بالوجود ان لم يكن لمرجح لم يوجد
في الوقت الاخر يلزم ترجيح احد المتساويين
على الاخر بلا سبب ضرورة ان الاولوية الحاصلة
من العلة متحققة في كلا الوقتين فان لم يكن تساويا
فيهما وان كان لمرجح لم يوجد في الوقت الاخر لم يكن

الاولوية

٤٧

الاولوية الحاصلة للوقتين كافية في الوقوع والمقدر
خلافه وبوجه آخر لو لم يجب وجوده لكان وجوده
اما مساويا بالعدم او مرجوحا او راجحا بالنسبة اليه
وعلى الاول والثاني يلزم ترجيح المساوي والمرجوح
وعلى الثالث فذلك الرجحان انما نشأ من العلة التامة
اذ متى فقد جزء منها كان العدم اولى لتحقق علته وهو
عدم علة الوجود فاذا كان لاختصاص الوقت لا لمرجح
لم يوجد في الوقت الاخر يلزم ترجيح احد المتساويين
على الاخر بلا سبب وان كان لمرجح لم يوجد في الوقت
الاخر والا لم يكن العلة التامة تامة فقد ثبت بهذين
الوجهين بان الوجوب بالعلة يلزم وجود الممكن
وهذا الوجوب يسمى الوجوب السابق فلحجوا
في تقدمه الى دعوى الضرورة وحكم العقل بانه وجب
فوجد ويلزم بشرط الوجود وجوب آخر يسمى بالوجوب
اللاحق هذا ما تقرر عليه الاستاد المحققين في كتبه
الثلاثة بعد ترتيب مقدمات من غير ذلك في هذا المطلب

كما ذكره في كتبه الثلاثة من شرح التجريد وحاشية العين وشرح المواقف منه